بـرنامـج الـرئيس الانتخـابي:

بناء مؤسسي وثورة للإصلاحات الشاملة

▷ لم يمر على تشكيل حكومة الدكتور علي محمد مجور سوى عامين لم تكتمل بعد ،وذلك منذ صدور القرار الجمهوري رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٧م بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٥م والتي وصفت بـ"حكومة التكنوقراط" حيث أسند اليها فخامة الأخ على عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام مهمة تنفيذ البرنامج الانتخابي الذي نال بموجبه ثقة الجماهير في الانتخابات الرئاسية والمحلية في ٢٠٠٦/٩/٢٠م.

ويؤكد مراقبون محليون وأجانب أن تحقيق برنامج الرئيس الانتخابي سيمثل ثورة تنقل اليمن إلى مرحلة جديدة من البناء والتنمية والتغيير وفتح آفاق رحبة أمام أجيال اليمن لمواكبة العصر بمختلف مجالاته حيث يحمل البرنامج شعاراً واقعياً وطموحاً نال صدى واسعاً لدى كل الجماهير اليمنية، التي هتفت بشدة وصوتت بالأغلبية لـ"يمن جديد..مستقبل أفضل " في انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية شفافة شهد لها العالم والتقارير الرقابية لجميع المنظمات والمؤسسات الدولية.

محمد طاهر

ورغم التحديات الكبيرة في ظل أوضاع وظروف عالمية متغيرة ومتقلبة إلا أن حكومة الدكتور مجور لم تعبأ ببيانات الإحباط والتشاؤم التي واجهت بها أحزاب المشترك الحكومة التي قبلت الرهان وأخذت على عاتقها تنفيذ برنامج الرئيس الصالح المكون من (١٦) محوراً تشمل مختلف الجوانب وسط متغيرات وظروف غاية في التعقيد لم تواجهها حكومة من قبل والمتمثلة بتراجع إنتاج النفط وموجات الارتفاع العالمي للأسعار وآفة الإرهاب وكوارث المواجهات والسيول.

ورافق ذلك تنفيذ أعمال التخريب والعنف في بعض مناطق المحافظات الجنوبية باستثمار الحقوق المطلبية للمتقاعدين التي ساهم بها تكتل أحزاب اللقاء المشترك حيث تؤكد الهيئة الاستشارية العليا لمراقبة ومتابعة تنفيذ البرنامج أن هذه الأحزاب استغلت هذه الأحداث استغلالاً سيئاً لإعاقة تنفيذ محاور البرنامج التي لاقت ارتياحاً جماهيراً واسعاً ومؤيداً للتحولات الكبيرة التي شهدتها اليمن في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية ومحاربة الفساد والحد من البطالة وتهيئة مناخات ملائمة للاستثمار وتدفق الشركات والمستثمرين ورجال الأعمال من أقطار عدة لإقامة مشاريع ضخمة، أضف إلى تلك التحديات الآثار السلبية الناجمة عن فتنة التمرد في بعض مديريات محافظة صعدة.

وعلى الرغم من جسامة هذه التحديات إلا أن الحكومة حققت نسبة عالية في مستوى تنفيذ البرنامج عبر تفكيكه إلى مصفوفة تنفيذية عملية ومخططة ومن أبرز ذلك توفير أرضية صلبة لمحاربة الفساد عبر صدور قانون مكافحة الفساد وانتخاب هيئة وطنية عليا ومستقلة لمحاربة الفساد وقانون الذمة المالية وقانون المناقصات والمزايدات وانتخاب هيئة وطنية مستقلة وممثلة من منظمات المجتمع المدني لتنظيف فساد المناقصات.

وحققت خطوات مهمة في محاور كبيرة تمثلت كذلك بانتخابات المحافظين وانتقال اليمن نحو اللامركزية، ووسعت شبكة الرعاية الاجتماعية معززة بتوجيهات الرئيس صالح، ووفرت مناخات ملائمة ومناطق صناعية مجهزة للاستثمار، وعززت في المحور الإقليمي والدولي علاقة اليمن مع دول الخليج وانضمام مؤسسات يمنية إلى مجلس التعاون الخليجي ولعبت اليمن أدواراً خارجية بعدد من المبادرات والوساطات الإقليمية نالت بها إعجاب الجميع، مع العلم أن تنفيذ البرنامج مقسم على مراحل حتى العام ٢٠١٣م.

▢ رغم المتغيرات المحلية والعالمية أمكن تحقيق غالبية أهداف ومضامين البرنامج

تقييم إحصائي

تقول الحكومة إنها ناقشت خلال الفترة ذاتها منذ تشكيلها (٣٧٩) موضوعاً بمخرجات بلغت (٣٤٤) تتوزع على (٢٤٢) قراراً بنسبة (٧٠٪)، فيما بلغت الأوامر الصادرة عن مجلس الوزراء حتى منتصف العام ٢٠٠٨م (١٠٢) بنسبة (٣٠٪).

وتؤكد الحكومة أنها بذلت جهوداً مكثفة وكرست اهتمامها لمحاور أساسية وجعلت منها أولوية في التنفيذ أبرزها الإدارة الحديثة والتعاون الإقليمي والدولي وتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة والبنية الأساسية والتي شكلت نسبة (٨٠٪) من إجمالي مخرجات مجلس الوزراء.

بناء مؤسسي

تؤكد الإحصائيات أن الحكومة حققت تنامياً ملحوظاً في مجال الإجراءات القانونية والدستورية بناء على صدور (٣٤) قانوناً في الجوانب التشريعية والتنظيمية.

وعزز هذه الإصلاحات التي حظيت بإشادات عديدة من منظمات أجنبية إعلان الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية مبادرته التاريخية للإصلاحات السياسية والدستورية بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٤م والتي حركت مضامين مهمة ورئيسة من برنامج الانتخابي إلى حيز التطبيق وشكلت تجاوزاً نوعياً لما هو مطروح في الساحة وحظيت باهتمام وطني ودولي(النظام السياسي للحكم يكون رئاسيا كاملا، مدة رئاسة الجمهورية خمس سنوات، تتكون السلطة التشريعية من غرفتين تشريعيتين هما مجلس النواب ومجلس الشورى، انتخاب مجلس النواب كل أربع سنوات، انتخاب مجلس الشورى كل أربع سنوات، يستبدل مسمى السلطة المحلية ويعدل إلى الحكم المحلي.. ويكون رئيس الحكم المحلي منتخبا من هيئة الناخبين وفقا للقانون ويكون لمجلس الحكم المحلي صلاحيات يحددها القانون ويصدر قرار من رئيس الجمهورية لتسمية رؤسائها المنتخبون.

اجراءات حكومية

وضعت الحكومة مخططات لتنفيذ المحاور الـ(١٦) لبرنامج الرئيس حيث بلغت الأهداف العامة والفرعية (١٩٧٦)، إلا أن الإجراءات المنفذة من قبل الحكومة بلغت (١٤٤٥) بنسبة تبلغ (٧٣٪) حتى النصف الأول من العام ٢٠٠٨م.

حيث تعتبر الحكومة هذه النسبة جيدة في ظل طموحها بانجاز مستويات أعلى إلا أن الصعوبات والعراقيل التي واجهتها أثناء عملية التنفيذ تشكل استفادة لإمكانية تحقيق نسبة أعلى في المرحلة القادمة.

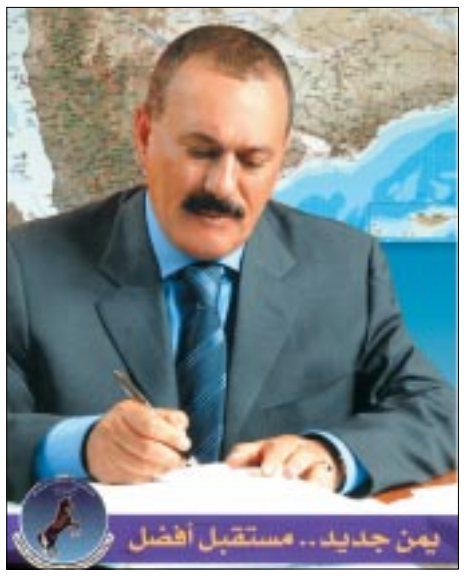

كما أن القوانين المخطط لها (٥٠) قانوناً تم إعداد وتنفيذ (٤٣) قانوناً، وتنفيذ (٩) لوائح تنفيذية من أصل (١١) مخطط لتنفيذها طبقاً لبرنامج الرئيس الانتخابي، وإعداد وتنفيذ (٣٨) لائحة تنظيمية من أصل (٤٠).

العلاقة التشريعية والتنفيذية

تؤكد الحكومة مراراً وتكراراً استعدادها التام للتعاون والتنسيق الكامل مع مجلس النواب لما من شأنه تقويم الأداء الحكومي وتصحيح مكامن القصور والاختلالات وتحقيق أهداف ومخرجات أجندة الإصلاحات الوطنية الشاملة في مختلف المجالات.

وتعزز ذلك بأنها منذ تشكيلها قد استجابت بكل جدية ومصداقية لكافة التوصيات الصادرة عن المجلس ولجانه الدائمة باعتبارها استحقاقاً دستورياً وواجباً ملزماً عليها الوفاء به أمام السلطة التشريعية وقامت الحكومة بتشكيل فريق عمل برئاسة وزير شئون مجلسي النواب والشورى وأمين عام مجلس الوزراء وغرفة عمليات على مدار الساعة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء قامت بإعداد مصفوفة شاملة بمستوى تنفيذ التوصيات وبمستوى تنفيذ تجاوز نسبة (٨٠٪) وتم موافاة مجلس النواب بها.

تحديات كبيرة

وعلى الرغم من أن الحكومة حققت نسبة عالية في تنفيذ برنامج الرئيس وبنسبة (٧٣٪) حتى يونيو ٢٠٠٨م إلا أنها عبرت عن عدم رضاها عن هذا المستوى، وأرجعت أسباب ذلك إلى اعتراضات وصعوبات كبيرة واجهت الحكومة وعرقلت مسيرة التنمية سواء داخلية وخارجية والمتمثلة بحسب ما يقول الدكتور علي محمد مجور رئيس الحكومة : تحديات ضخمة واجهتها الحكومة وتتمثل بدءاً بانخفاض حجم الإنتاج السنوي من النفط الخام ومروراً بمعدلات نمو السكان المتزايدة مقارنة بحجم الموارد المتاحة والإعصار المالي العالمي وليس انتهاء بالمتغيرات السعرية الدولية للسلع الغذائية الأساسية التي صاحبت الحكومة منذ أن حظيت بثقة القيادة السياسية بإدارة البلاد والتي كان لها آثار بالغة على أداء السياسات المالية والاقتصادية ومستوى دخل الفرد ومعدل النمو ونسب الفقر. مؤكداً أن حكومته لم تال جهداً في مواجهة هذه العوامل والتحديات والسعي لاحتواء آثارها السلبية الناجمة عنها والحد منها.

كما أن المرحلة ذاتها شهدت عودة فتنة التمرد في بعض مناطق صعدة في شهر ابريل واستمرت حتى ٢٠٠٨/٧/١٧، إضافة إلى ما شهدته المحافظات الجنوبية من مظاهرات وأعمال تخريب تسببت جميعها بإلحاق أضرار فادحة بسمعة اليمن وإعاقة عجلة التنمية وتعثر الاستثمار وسعيها إلى تبني إعادة الأعمار باعتماد عشرة مليارات ريال بجانب تنفيذ المشروع الاستثماري للمحافظة الذي تضمن مشاريع تعليمية وملاعب وصالات رياضية وطرق ومياه والمساهمة في تخفيف الأعباء المترتبة عن المواجهات للأسر التي غادرت منازلها تحت تهديد المتمردين وحرص الحكومة على سلامتهم وتوزيع المعونات والمساعدات المالية والعينية بالتعاون مع منظمات محلية وأجنبية.

وتجدر الإشارة بشكل مختصر إلى أن الحكومة المسنودة بتوجيهات الرئيس صالح ومتابعته المستمرة استطاعت وضع معالجات لقضية المتقاعدين والسعي الحثيث لتلافي آثارها على سمعة البلد والاستثمار وقبل ذلك عرقلة التنمية وتنفيذ المشاريع الخدمية، حيث بلغ عدد الذين تم معالجة أوضاعهم (٨٠) ألفاً بكلفة مالية بلغت قرابة (٣٠) مليار ريال.

▢ هناك عراقيل وصعوبات واجهت الحكومة أثناء التنفيذ

كما أن الحكومة واجهت تحدياً خطيراً من قبيل الهجمات الإرهابية واختطاف وقتل سياح في حضرموت وسلسلة عمليات إرهابية استهدفت مصالح أجنبية ومنشآت يمنية.

ويضاف إلى هذه التحديات التي ينبغي أخذها بالحسبان الإعصار المالي الذي اجتاح العديد من دول العالم مخلفاً أضراراً كبيرة على الاقتصاديات العالمية واقتصاديات الدول النامية ومنها بلادنا، وأكبه تراجع أسعار النفط إلى مستويات متدنية لم تكن في الحسبان مما دفع الحكومة إلى ترشيد الإنفاق وإعلان التقشف وتخفيض ميزانية العام ٢٠٠٩م كحلول وبدائل علمية وعملية لتفادي الاقتراض من الخارج.

▢ عن المؤتمر نت

تفنيد لافتراءات الاشتراكي

■ هل بلغ الغرور والصفاقة مبلغهما لدى قادة الحزب الاشتراكي بحيث يقوِّلون فخامة الأخ الرئيس المعلّم – حفظه الله– ما لم يقله بصدد ممتلكات ومقار حزبهم في حديثه للزميلة «الوسط» العدد «٢٢١» ٧ يناير الجاري، فيفترون عليه في «توضيح» لهم نُشر في «الوسط»، العدد «٢٢٢» ١٤ يناير الجاري بالقول: «أنكر فخامة رئيس الجمهورية أن تكون للحزب الاشتراكي أي ممتلكات.. الخ». ويذهبون الى وصف ذلك بـ«المناكفة»؟! يا لهم من مفترين.

حقيقة الأمر ان فخامة الرئيس، بما عرف عنه من صدق، لم يقل ذلك، بل قال بالحرف الواحد، فيما يتعلق بالمقار والممتلكات: «اذا كانت لهم –أي قادة الاشتراكي– مقرات خاصة بهم لدى الدولة فنحن مستعدون لاعادتها، أما اذا كانت تلك المقرات هي مبانٍ للدولة، فإن الدولة هي الوريث الشرعي للدولة الشطرية السابقة»، ناهيكم في ذلك عن اعترافه في ذات «التوضيح» بأن فخامة الرئيس «وجّه أكثر من مرة باعادة ما يطالبون به» شريطة أن يثبتوا احقية حزبهم في ذلك.

وبما أن هؤلاء العتاولة لايزالون يصرون على الادعاء – باطلاً– بملكية شيء هم صادروه على الدولة الشطرية السابقة ويعممون ادعاءاتهم على جميع المحافظات بما فيها حضرموت، فإننا نفنّد بطلان ادعائهم بملكيات في حضرموت على النحو التالي:

المقر الرئيس للاشتراكي بحضرموت والواقع غرب ساحة قصر «النعيم» بالمكلا «القصر السلطاني سابقاً» هو أصلاً مبنى انشأته شركة التجارة الداخلية «سابقاً» بأرباح درّته عليها صفقة «الأرز الصيني» الذي حققه للشركة محمود سعيد مدحي وزير التجارة والتموين «سابقاً» في نهاية ١٩٧٨ والتي تُعرف بـ«الصفقة الذكية» فبدأت بإنشاء المبنى في مطلع ١٩٨٠م على أساس بناء مستودعات لأقسامها «الكهربائيات» «مواد البناء» «مواد الاصطياد» على أن تبني فوقها مقراً للحزب من جهة الشرق ومقراً لإدارتها من جهة الغرب مقابل سماح الحزب لها بالبناء فوق «أرض الدولة».

مؤسسة دار باكثير للطباعة والنشر التي يدعي الاشتراكي ملكيتها هي أصلاً مؤسسة «الشرارة» للطباعة والنشر التابعة للدولة وبأصولها وأموالها أقامت مشروع دار باكثير للطباعة والنشر كملكية عامة بحسب وثيقة قرار لجنة تشجيع الاستثمار بحضرموت رقم «ل ت س/ق ٩١/١/٣٩» الصادرة في ١٩٩١/١/١٧م، إلاّ أن الاشتراكي، عندما بدأ يخطط للانفصال، نصب على الدولة ووثق الدار في «عدن» كملكية خاصة به بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٩٢م، مخالفاً بذلك قانون الاراضي والتوثيق اذ وثقها في غير مكان وأرض العقار.. وبعد حرب الردة والانفصال، وفي ١٢ أغسطس ٩٤م طرحتْ شخصياً على فخامته في «خلف» حقيقة أصول الدار وملكيتها فكان أن وجّه باعادتها الى ملكية الدولة مشترطاً في ذلك على الاستاذ صالح عباد الخولاني – محافظنا الاسبق– أن يقول فيها القضاء كلمته، وبالفعل وبعد مشارعة سنتين مع الاشتراكي صدر حكم القضاء بأحقية الدولة في هذه المؤسسة المطبعية الصحفية.

مبنى «العلوم الاشتراكية» الواقع في ربوة «الديس» حي أكتوبر والذي لايزال مغلقاً ولايزال الاشتراكي مدعياً بملكيته هو أصلاً مبنى المدرسة الوسطى القديمة بناه السلطان القعيطي قبل الاستقلال بعقد ونيف، فمن أين للاشتراكي ملكية فيه؟! إلاّ اذا كان «خروتشوف» اختاره للاشتراكي قبل قيامه فهذا شيء جائز عند عتاولته المدعين!!

أخيراً هذه أمثلة من ادعاءات الاشتراكي، وأتحداه أن يقول بملكية أي مقر خاص به في حضرموت، فلدينا ما يدحض افتراءاته بالحقائق والمعلومات.. فعيب يا قادة الاشتراكي.

sayari13@hotmail.com

انبعاث روائح العنف من أحاديث كبارهم

المشترك: تخبط عام وإجماع على مواجهة الديمقراطية بالفوضى

▷ لايبدو أن أحزاب اللقاء المشترك قادرة بعد على الخروج من بوتقة التخبط والتناقض حيال الانتخابات البرلمانية المقرة في الـ٢٧ من ابريل القادم باستثناء اجماع معظم قياداتها على التلويح بالعنف في حال أجريت الانتخابات دون الخضوع لاشتراطاتها ومطالبها بما فيها من التفاف على الدستور والقانون وتزييف مبكر لإرادة الناخبين.

▷ ولا تكمن المشكلة في مدى قانونية اشتراطات ومطالب قيادات المشترك ومدى إمكانية تحقيقها والاستجابة لها بما يكفل إشراك كافة القوى السياسية في العملية الديمقراطية لكن المشكلة تكمن في عدم ثبات سياسة قيادات المشترك عند مطالب معينة تستقر عند نقاط واضحة لما يعلن من تلك المطالب والتي لايزال من الصعب على أغلب القيادات الوسطية وبعض القيادات العليا في المشترك معرفتها حتى اللحظة.

▷ جميل الجعدبي

تنصل دائم

■ وفي الخامس من يناير الجاري وبعد مخاض عسير صدر عن اللقاء المشترك بيان جديد جددت فيه تمسكها بما أسمته مطالب حول الضمانات والشروط الموضوعية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة» متنصلةً بذلك عن رؤيتها المعلنة في الـ٢٨ من اكتوبر العام الماضي والتي تضمنت ١٥ شرطاً أو مطلباً لم يشر بيان المشترك الجديد صراحة اليها رغم اقتراب تاريخها مثلما حرص على الإشارة بوضوح الى الاتفاقية التي تم التوقيع عليها مع الحزب الحاكم في تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١١م

آخر كلام..!

■ وقبل أن يجف حبر بيان المشترك الصادر في الـ٥ من يناير الجاري والذي جدد فيه المشترك تمسكه بمطالبه الواضحة حول المتطلبات والضمانات والشروط الموضوعية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة عاود أمس للتبشير بوثيقة جديدة تتعلق برؤيته السياسية للديباجة المعروفة بكل جوانبها بما في ذلك «موضوع الانتخابات» وتوسيع آفاقها في سياق وطني شامل وفقاً لما أوردته صحيفة العاصمة التي ذكرت أنه من المقرر أن يعلن المجلس الأعلى للقاء المشترك خلال الاسبوع الجاري عن وثيقة جديدة ما يشير الى أن بنودها أو مضامينها ستكون جديدة «من المصنع الى المستهلك مباشرة» ولن تشمل الوثيقة الطازجة على المعلبات السابقة في بيان ٥ يناير أو رؤية ٢٨ اكتوبر ٢٠٠٨م.

■ وهكذا وثيقة تناقض بياناً وبيان يفسخ رؤية ، ورؤية تفسخ اتفاقاً، وتنصل يلحق تنصلاً منذ تنصل المشترك عن اتفاق المبادئ الموقع عام ٢٠٠٦م والذي اكتفى منه المشترك بإضافة اثنين من احزاب المشترك الى عضوية لجنة الانتخابات وتنصل عن بقية بنود الاتفاق والتي جاء فيها تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من قضاة يتم الاتفاق على آلية اختيارهم فقط».

استمرار التناقض

ولا تخلو تصريحات قيادات اللقاء المشترك من تناقض فيما بينها حتى لو كان محورها حول نقطة معينة كالخلاف حول الانتخابات، فخلال الاسبوع الماضي على سبيل المثال تتصفح على موقع الحزب الاشتراكي اليمني على شبكة الانترنت عنواناً خبرياً يقول: «مصدر في المشترك أبلغنا السلطة بوضوح بأننا لن نشارك في الانتخابات بدون القائمة النسبية» في حين تقرأ بصحيفة الأهالي للقيادي في المشترك ورئيس الاصلاح بحضرموت ما نصه «ينبغي علينا أن نشارك جميعاً في العملية السياسية ولكن برؤى وطنية ووفق آليات تضمن انتخابات حرة ونزيهة ونحن نقبل بحدها الأدنى» ونلاحظ هنا أن الموقفين المتناقضين تضمنا تناقضاً مزدوجاً مع البيان الآخر لأحزاب اللقاء المشترك والذي لم يشر مطلقاً الى موضوع القائمة النسبية ولا الى الرؤية التي تضمنت شرط القائمة النس

بية، كذلك لا يوجد في البيان ما يشير الى القبول بالحد الأدنى من الضمانات كما جاء في حديث النائب والقيادي في الاصلاح المهندس محسن باصرة.

إجماع على العنف

■ ولعل التلويح بالعنف في حال أجريت الانتخابات بدون المشترك هو التطوير الجديد والمتفق عليه في بيانات وتصريحات قيادات المشترك، لكنه يزيد مواقف المشترك تعقيداً ويكشف بوضوح خطورة المأزق الذي حشرت تلك الاحزاب نفسها فيه حيال الانتخابات وانحسار خياراتها في حدود ضيقة جميعها أمر من بعض، فأحزاب المشترك بوضوح تخشى من المشاركة في الانتخابات وتخشى مقاطعة الانتخابات باعتبار الخيار الاول سيدخلها مرحلة الاحتضار والثاني يعد انتحاراً سياسياً بحد ذاته، لذلك لابد من خيار ثالث يتمثل في إعاقة إجراء الانتخابات وهو التوجه الذي بدا واضحاً خلال الايام في الاحاديث والتصريحات المتشنجة لعدد من قيادات المشترك منهم الامين العام للحزب الاشتراكي الدكتور ياسين سعيد نعمان والذي جاء في حديث له إن المشترك سوف يتصدى للمؤتمر الشعبي العام في حال مضى الأخير لإجراء الانتخابات في موعدها بدون أحزاب المشترك دون إيضاح آلية ذلك التصدي.

في حين يرى رئيس اصلاح حضرموت محسن باصرة أنه اذا خاض المؤتمر الانتخابات منفرداً فسوف يمنح ما يسمى بالحراك الجنوبي الحق في التخلي عن الوحدة السلمية وفقاً لعنوان حواره بصحيفة الأهالي العدد (٢٦).

خيار الاعاقة والفوضى

■ الأحاديث والتصريحات لقيادات المشترك والتي ينبعث منها روائح العنف والفوضى لمواجهة الديمقراطية كخيار جديد لفرقاء المشترك كان رئيس مجلس المشترك سلطان العتواني قد دشنها الشهر الماضي حينما استضافته قناة السعيدة ملوحاً بالخراب والدمار وحرب صعدة في حال اجرى الاستحقاق الانتخابي في موعده بدون أحزاب المشترك أو بمعنى أوضح بدون الاستجابة لابتزاز المشترك وهو توجه سياسي سيجد فقهاء المشترك صعوبة بالغة في طرح صوابيته وتأييد قياداتهم للمتمرس وراء خيار التصدي المحفوف بالفوضى وأعمال الشغب، لإعاقة العملية الديمقراطية والتي تعني في جوهرها، أما المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها وما عداهما خروجاً عن المألوف والاعراف الديمقراطية» والدساتير والقوانين» «ومن شذَّ شذَّ في النار»!!